

صراع الشرعيات أهم من مواجهة الوباء في تونس



المحروقات، وهو ما يعني أن الدوائر المالية الدولية ليس لديها وقت لتتخلف انتهاء معركة الصلاحيات بين الرؤوس الكبيرة، وأن الحكومة الموجودة، أيًا كانت صفتها، ملزمة بالبدء بالإصلاحات سريعاً وإلا فإن مصير البلاد سيكون مثل ما يجري مع لبنان. والسؤال الآن: كيف سيتصرف الرئيس في مواجهة نوايا حكومية لاعتماد سياسة الأمر الواقع وإدارة الشأن العام دون الرجوع إليه، هل سيقبل بالعزلة عن مؤسسات الحكومة كأمم واقع أم سيمرّ إلى خطوات تصعيدية مثل حل البرلمان، ومواجهة خصومه عبر المحكمة العسكرية في ملفات فساد أو في قضايا الارتباط بالخارج، مثلما ألمح إلى ذلك في خطابه الأحد قبل الماضي، استجابة لدعوات حزامه السياسي.

الرئاسة وتحييد الوزيرين الحاليين المحسوبين على الرئيس سعيد. ويستفيد الحزام الحزبي لحكومة المشيشي من لقاءات رئيسي الحكومة والبرلمان مع السفراء الأجانب للغمز بوجود دعم خارجي للحكومة، خاصة بعد برمجة زيارة للمشيبي إلى الولايات المتحدة ولقائه مع صندوق النقد الدولي لمناقشة صيغ استمرار الصندوق في منح تونس القروض مع التقيد بالإصلاحات الهيكلية الضرورية. والمفارقة هنا أن هذه الإصلاحات التي يفترض أن تتم وفق حوار وطني واسع برعاية رئيس الجمهورية بانت تم بشكل مباشر مع الحكومة وبموافقة من اتحاد الشغل، خاصة ما تعلق بمسألة رفع الدعم عن المواد الأساسية، والزيادات الشهرية في أسعار

الحكومة إلى تحويل التعديل الوزاري إلى أمر واقع دون انتظار أداء القسم أمام رئيس الجمهورية يعطي بوضوح إشارة القطيعة مع سعيد ودخول مرحلة جديدة قوامها وجود شرعيتين منفصلتين كأمم واقع. وتعني هذه الخطوة الاستغناء عن رئيس الجمهورية في إعطاء الشرعية الرمزية للوزراء والحكومة ذاتها والتصريف كأنه غير موجود، وهي خطوة تبدو مبررة بسبب تمسك الرئيس برفض التعديل أو التأشير على احتراز مؤسسة الرئاسة بشأن قائمة الوزراء الجدد المعينين بشبهات الفساد. لكن ذلك لا يخفي وجود نية للاستمرار في التحدي من خلال تعيين مستشارين لدى رئيس الحكومة في وزارتي الخارجية والدفاع، ما يوحي بالتحسب لمرحلة القطيعة مع مؤسسة

ضحيتهما العشرات من التونسيين يومياً والتصدّي لآثارها الخطيرة، مع تركيز الاهتمام على مشاغل المواطنين الحقيقية وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنقاذ الوضع الاقتصادي والمالي الحرج". والمفارقة أن الرئيس سعيد نفسه تكاد خطابه تخلو من الحديث عن معركة الوباء إلا في سياق الاستعارات السياسية من باب اللمز والغمز في الخصوم..

لا أحد يلعب دور القائد الرمزي في معركة كورونا، والناس تشعر أن الدولة غير معنية بالمعركة وليست لديها خطط ولا خطوات واضحة للمساعدة، فضلاً عن جهد متعثر في شراء اللقاحات والتسريع بتلقيح ما حصلت عليه إلى حد الآن من كميات، خاصة في ظل قطاع صحي حكومي مهزق بسبب خسارة العشرات من أبنائه في المعركة، وهروب البعض إلى القطاع الخاص وهجرة الكثيرين بسبب محدودية إمكانيات المواجهة. ويمكن لأي ملاحظ أن يقبس درجة الاهتمام بالمعركة مع الوباء من خلال متابعة تصريحات السياسيين وحضورهم في البرامج الحوارية في وسائل الإعلام، الملاحظة الأبرز في رصد هذا الحضور أن مسألة كورونا تأتي دائماً عنصراً ثانوياً في الحديث، فضلاً عن توظيفها في سياق المعركة السياسية.

وفيما يوظف داعمو الحكومة (حركة النهضة وقلب تونس) مسألة كورونا للضغط على الرئيس سعيد من أجل وقف معركة الصلاحيات، يقول المعارضون إن الحل في استقالة الحكومة لكونها فاشلة وعاجزة، بالرغم من معرفة هؤلاء أن إقالة الحكومة في المعركة ستعني ألياً ترك البلاد للمجهول خلال نزوة الوباء، خاصة أن تشكيل حكومة جديدة قد يمتد لأشهر بسبب الخلافات السياسية الحادة. وبدل البحث عن الوحدة في مواجهة كورونا، فإن دعوة أحزاب

ومن بعدي الطوفان، وفي الوقت نفسه لدينا رئيس حكومة ضعيف ومترتب ويؤثر السلامة ويتجنب المواجهة، وهذا ما يفسر تراجعاً قبل أسبوعين عن حظر تجوال من الساعة مساءً إلى الخامسة صباحاً. والنتيجة هنا أن المعركة المصرية في مواجهة كورونا دخلت ضمن معركة الصلاحيات بين رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان، بدل أن تدفع الجميع إلى الوحدة وإظهار تماسك الدولة ومؤسساتها وتجميع إمكانياتها وقدراتها للوقوف صفاً واحداً ضد الخطر الزاحف بقوة كما تفعل كل دول العالم.

فيما يوظف داعمو الحكومة كورونا للضغط على قيس سعيد لوقف معركة الصلاحيات يقول معارضون إن الحل في استقالة الحكومة لكونها فاشلة رغم معرفتهم أن إقالة الحكومة في المعركة ستعني ترك البلاد للمجهول

وفيما عدا تصريحات رئيس الحكومة التي تتطرق لموضوع كورونا بسبب أسئلة الصحافيين أو كجزء من أجندته اليومية، فإن بيانات وخطب بقية المسؤولين تتعامل مع موضوع كورونا كعنصر ثانوي من باب رفع العتب، ودليل ذلك بيان مجلس شورى حركة النهضة الأخير، والذي وضع نقطة كورونا كآخر عنصر وفي سياق الحجاج مع حركة الرئيس سعيد، بالتأكيد على أن الأولوية الآن هي "مقاومة الجائحة التي يذهب



لم يعد من الوارد في المدة القريبة الحديث عن تهدئة بين رؤوس السلطة الثلاثة في تونس تحت أي عنوان بالرغم من الدعوات الكثيرة إلى هدنة لأجل أن تتفرغ البلاد إلى معركة مصرية مع الوباء تحت قيادة مفاصلة، وأخر تلك الدعوات صدرت عن رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد. كل ما يظهر من الصورة أن البلاد تقاوم الوباء بالحد الأدنى من الجهد، وأن السياسيين المهتمين بمعركة الصلاحيات تركوا مهمة إدارة المعركة إلى صغار الموظفين في وزارة الصحة، خاصة في وجود وزير محدود القدرة على التواصل وعاجز عن جلب اهتمام الناس إلى التحذيرات التي تطلقها الوزارة صباحاً ومساءً. أحياناً يحضر هشام المشيشي رئيس الحكومة اجتماعات اللجنة الصحية المكلفة باتخاذ القرارات، ويكون دوره الرئيسي تعطيل سعيهم إلى إقرار الإغلاق التام لتطبيق الانتشار السريع للفايروس. ورفض المشيشي للإغلاق ليس قناعة، ولكن الرجل واقع تحت ضغط كثيرة، ضغط من رجال الأعمال الذين يرفضون وقف أنشطة القطاع الخاص التي تكلفهم خسائر أثبتت تجربة كوفيد - 19 السنة الماضية أن الحكومة لن تعوض لهم كما يشتهون. وضغط آخر من العاملين في قطاعات المقاهي والمطاعم الذين تظاهروا لمنع أي إغلاق يحولهم ألياً إلى عاطلين بالرغم من وعود حكومية بمنحة لمساعدتهم على مواجهة صyarif شهر رمضان. يضاف إلى كل هذا ضغط سياسي قاده معارضو الحكومة وكذلك رئيس الجمهورية قيس سعيد ضد الإغلاق. كل خطوة من الحكومة تتم معارضتها والهجوم عليها في الإعلام بمنطق أنا

المشروع القومي ليس وصفة سحرية لتوحيد الشعوب

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

المظاهرات التي خرجت ضده، وخوض حرب ضروس في تيغراي، واستدعاء قوات من إريتريا للقتال معه في الإقليم، والدخول في مناوشات مختلفة مع مصر، والاشتباك العسكري مع السودان في المنطقة الحدودية المشتركة. كان الثابت الوحيد الذي لم يتغير وسط تحولات متعددة هو الموقف من سد النهضة كمشروع قومي يستطيع أن يستوعب جميع التكاليف والأخطاء، ومن خلاله يمكن تمير السيناويوات التي رسمها أبي أحمد، باعتباره يخوض حرباً خارجية تستحق التضحية، ومؤامرة تريد النيل من الدولة الإثيوبية. تضخم المشروع بشكل مذهل، وحصل رئيس الحكومة على قوة معنوية مضاعفة ساعدته على تصفية جزء من حساباته مع خصومه، لكن النتيجة لم تات كما يشتهي، وبدأ بركان العرقية بنفجر تدريجياً، فبعد أزمة إقليم تيغراي وتوابعها، هب الأورومو ضد الحكومة المركزية وأصبحوا أكثر شراسة، ونهض سكان إقليم بني شنقول المقام عليه سد النهضة من كونهم وهم بخوض الآن معارك ضارية ضد القوات الحكومية.

ترسخت هذه النوعية من الانطباعات وذاع صيتها شعبياً، ووصلت الحكومة المركزية إلى أعلى الشجرة في رفض التعديلات المطلوبة أو توقيع اتفاق ملزم يحدد قواعد الماء والتشغيل، ولو أرادت النزول منها لما وجدت إلى ذلك سيلاً، واستمر العزف على الوتر القومي لأقصى درجة دون تغيير في التحركات المرسومة للمشروع، فقد اختمرت القناعة بأن كل تنازل، حتى لو كان بسيطاً، سوف يفضي إلى اقتتال أهلي. يقوم مشروع أبي أحمد السياسي على تحويل إثيوبيا من دولة فيدرالية ذات أقاليم تتمتع بحكم ذاتي إلى دولة مركزية لها حكومة واحدة تملك كل القرارات المصرية، وقام بتحركات كثيرة في هذا الاتجاه، وعمل على تغيير الصورة السابقة التي ارتبطت بهيمنة إقليم تيغراي على مفاصل الحكم والجيش والشرطة، متسلحاً بفكرة أن سد النهضة قادر على تجميع كل الشعوب من حوله. منحته هذه الفكرة جراءة كبيرة في تأجيل الانتخابات العام الماضي، واعتقال الكثير من المعارضين وقمع

فالدولة تتكون من موزاييك عرقي خطير، يؤدي خروجه من المقمق إلى حروب طاحنة تعدى تأثيراتها حدود إثيوبيا. تتشكل الدولة الإثيوبية من قوميات متعددة ولها امتدادات اجتماعية في الدول المجاورة، وهناك نارات قبلية عميقة مكتومة، ومناطق متململة من الحكومات المركزية بعد أن جرى ضمها عنوة في أوقات سابقة، واهتدى المسؤولون إلى أن تبني مشروع قومي على غرار سد النهضة هو المدخل الذي يمنع انفجار المشكلات في وجوههم، والتقت الإرادة الداخلية مع رغبات خارجية بحثاً عن مصالح متباينة. بالغ أبي أحمد وحلفاؤه في الجدوى القومية للمشروع، وتعمد تحدي بيوت الخبرة والجهات التي تحفظت عليه، للدرجة التي تحدث فيها خبراء كثيرون عن وجود مشكلات فنية يمكن أن تؤثر على جسم السد بما يهدد كفاءته، ومع ذلك رفض الانصياع لكل النصائح وبدأ أي تغيير بسيط في المواقف المعلنة يعد مساساً بهيئة الدولة.

المتفرقة، والتمترس وراء قياداتها التي تعاني من أزمات معقدة، وتعلم أن تمرير المشروع لن يكون أمراً هيناً، في ظل اتفاقيات تاريخية من جانب دولتي المصب، مصر والسودان، قيدت الدولة كثيراً للفكك منها. اتبع حكام إثيوبيا، منذ ملس زيناوي وحتى أبي أحمد، كل الحيل والمناورات لإقناع البلدين بالامر الواقع، لكن كان رهانهم كبيراً على التأييد الشعبي للسد كمنقذ من الأزمات السياسية، ونافذة لتوحيد الكهرياء وتصديرها وتوسيع الأطر التنموية، والأهم التغطية على التناقضات الداخلية، حيث عانت إثيوبيا من تناحرات عرقية طويلة. أصبح جميع الحكام على يقين بأن سد النهضة الملاذ الوحيد لحل الكثير من الأزمات المحلية، بدليل أن أحداً منهم، كبيراً أم صغيراً، لم يجد والفنية، وكل من تحدثوا عن المشروع من المسؤولين والنخب والمواطنين كان كلامهم ينصب حول الجدوى القومية والأهمية الوحيدة، وجرى استخدام توصيفات قاسية لكل المعارضين والمخالفين عليه بصورته الراهنة، والتشكيك في ولائهم الوطني. تحول سد النهضة سريعاً إلى أيقونة للدولة، وانتقل من مشروع تنموي إلى أداة للتغلب على المشكلات، وتصور رئيس الوزراء الحالي أبي أحمد أنه الورقة التي تمكنه من توحيد الصفوف وتغيير وجه الدولة من الشكل العرقي البغيض إلى القومي الحذاب.



نشأت أجيال كثيرة على أن الحاكم الذي يتبنى مشروعا قومياً يستطيع مواجهة التحديات بصلاية، ويضمن النفاق المواطنين حوله. ولا أعلم من أين جاء هذا الاعتقاد بالضبط، لكن في تقديرني أن نجاح الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر في تشييد السد العالي بعد معركة سياسية كان يكفي لترويج الفكرة وتثبيت أركانها. منذ ذلك الوقت، أصبحت مسألة المشروع القومي في المنطقين العربية والأفريقية تشبه صد البراءة لبعض الحكام، بإمكانهم أن يرتكبوا تجاوزات دون حساب أو رقيب، فقد اكتسبوا من الفكرة شعبية تمكنهم من تخطي الصعاب ومواجهة التحديات، والحصول على مكاسب معنوية تفوق في تأثيرها الشرعيات الدستورية.

سد النهضة تحول إلى أيقونة وانتقل من مشروع تنموي إلى أداة للتغلب على المشكلات، وتصور أبي أحمد أنه الورقة التي تمكنه من تغيير وجه الدولة من عرقي بغيض إلى قومي جذاب



ربما يكون الانطباع الإيجابي الذي خلفه عبدالناصر بشأن السد العالي صحيحاً، وأدى إلى تجاهل الكثير من الأخطاء التي ارتكبت في عهده لبعض الوقت، لأن أصداء المشروع وما حققه من فوائد سياسية وصلت إلى خارج مصر، كرمز للصمود والتحدى والإرادة ووصفة سحرية لتجاوز العقبات الداخلية، فضلاً عن مزاياه التنموية. وضعت القيادات الإثيوبية المتعاقبة النموذج المصري أمامها وهي تشرع في تنفيذ مشروع سد النهضة، أو الألفية سابقاً، والتعامل معه الحرب أنه وسيلة لتوحيد الشعوب الإثيوبية